

اسهامات معيار الإفصاح والشفافية للحوكمة وأثرها على اداء المؤسسات
دراسة تحليلية لعينة من المصارف العراقية

L. Tania Qader Abdulrahman
Administration & Economic College/
Kirkuk University

تانيا قادر عبدالرحمن
كلية الإدارة والاقتصاد/جامعة كركوك

taniaali2009@yahoo.com

المستخلص

تناولت الدراسة تحليل ومناقشة اسهامات معيار الإفصاح والشفافية للحوكمة وبيان أثرها على اداء المؤسسات. إذ تم اختيار المصارف المسجلة في سوق العراق للأوراق المالية . وقد اختيرت أربعة محاور للإفصاح المحاسبي والمتمثلة بالإفصاح عن البيانات المالية والإفصاح عن عمل مراقب الحسابات والإفصاح عن ملكية النسبة العظمى والإفصاح عن أعضاء مجلس الادارة. أما قياس اداء المؤسسات فقد تم اختيار ثلاث نسب مالية لقياسها وهي نسبة كفاية رأس المال ونسبة الربحية ونسبة توظيف الأموال . وقد تمثلت اهمية الدراسة في الحث على ضرورة الالتزام بتطبيق مبادئ الحوكمة والاستفادة منها في المجالات المختلفة . في حين هدفت الدراسة إلى التعرف على واقع الإفصاح المحاسبي في المصارف العراقية بعده واحد من أهم معايير الحوكمة المطبق لديها وبيان أثرها على ادائها . وقد تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي في اجراء الدراسة لكونها من أكثر المناهج تماشياً معها مستعينا بالكتب والمجلات وما تم نشره من ابحاث ورسائل علمية ودوريات عربية وأجنبية في هذا المجال. فضلاً على الاعتماد على التقارير المالية المنشورة للمصارف عينة الدراسة لسنة 2014 . وتم اعداد هذه الدراسة من خلال ستة محاور إذ تمثل الاول بالإطار العام للدراسة في حين تناول الثاني الدراسات السابقة، أما الثالث فتمثل بقواعد ومعايير الحوكمة . واختص الرابع بمفهوم الإفصاح يليه الخامس والخاص بالدراسة الميدانية وأخيراً المحور السادس تمثل بالنتائج والتوصيات . وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من الاستنتاجات منها وجود أثر ذي دلالة احصائية بين تطبيق قواعد الحوكمة للإفصاح عن البيانات المالية، والإفصاح عن ملكية النسبة العظمى وبيان اداء المؤسسات المصرفية . أما من أهم توصيات الدراسة هو استحداث إدارات في البنك المركزي وجميع المصارف العراقية تناط بها مهمة تطبيق قواعد الحوكمة والإشراف على سير عملية الحوكمة وكذلك الاستمرارية بدعم القطاع المصرفي ورفده بالكوادر المؤهلة التي تستطيع التعامل مع قواعد الحوكمة وتطبيقها بالشكل السليم .

Abstract

The study examined the analysis and discussion of contributions to the standard of disclosure and transparency of governance and the show of its impact on enterprise performance. It we chosed as the banks registered in the Iraq Stock Exchange. Four axis were chosen for the disclosure of the accounting and disclosure of financial statements , disclosure of the role of the auditor , the disclosure of ownership of a large percentage and disclosure of members of the Board of Directors. As for measuring the performance of institutions it has been selected three financial ratios to measure a capital adequacy ratio and the ratio of profitability and employment rate funds. The most important study in urging the necessity of commitment to apply the principles of corporate governance and take advantage of them in various fields. While study aimed to identify the reality of

accounting disclosure in Iraqi banks as one of the most important corporate governance standards applied to have the statement and its impact on performance in. we have been using descriptive and analytical approach in conducting the study for being one of the most curricula in line with the help of books , magazines and what has been published research, thesis Arab and foreign patrols in this area. As well as for rely on financial reports published for the banks of the study sample for the year 2014. was preparing this study through six axes as eating the first axis to the general framework of the study, while the second axis eating previous studies. The third axis represents the rules and standards of corporate governance. He specialized in fourth axis to the concept of disclosure followed fifth-private axis field study and finally the sixth axis represents the findings and recommendations. The study found a set of conclusions, including the presence of trace statistically significant between the application of corporate governance rules for the disclosure of financial statements and disclosure of ownership of the Great ratio between the performance of banking institutions. As of the most important recommendations of the study was to develop departments at the central bank and all Iraqi banks are entrusted with the task of applying the rules of corporate governance and supervision of the conduct of the process of governance, as well as supporting the continuity of the banking sector and head with qualified cadres that can deal with the corporate governance rules and apply them properly .

المقدمة :

تعد الحوكمة من المواضيع المهمة التي استحوذت على اهتمام الباحثين وذلك نظراً لما تهدف اليها قواعد الحوكمة في تحقيق الإفصاح والشفافية والعدالة ومنح حق مسائلة إدارة المؤسسة وبالتالي حماية حقوق المساهمين . وقد عرفت السنوات الاخيرة اهتماماً متزايداً من قبل المؤسسات والحكومات حول تطبيق الحوكمة خاصة بعد حدوث الازمات المالية وبعد تفشي ظاهرة الفساد المالي في المؤسسات . هذا وتعد الحوكمة احدى الأدوات الفعالة لتشجيع الاستثمار في سوق الاوراق المالية؛ وذلك من خلال المحافظة على حقوق ومصالح كافة الاطراف إذ يسعى المستثمرون إلى المشاركة في مؤسسات وشركات ناجحة مولدة للإيرادات . ويعد معيار الإفصاح والشفافية احدى أهم معايير الحوكمة التي تهتم بها المؤسسات الاقتصادية وذلك لما يوفره الإفصاح من عرض كافة البيانات والمعلومات المالية الخاصة بأداء الشركة ومركزها المالي بما يمثل الواقع الحقيقي وبكل دقة وصحة البيانات الموثوقة بها والتي تخدم جميع الاطراف.

المحور الأول : تم التطرق اليه في المشكلة والفرضية والهدف والأهمية من الدراسة.

مشكلة الدراسة : يعد الإفصاح والشفافية من أهم المبادئ الأساسية التي يستند عليها الفكر المحاسبي فمن خلالها يتم اعداد البيانات والتقارير المالية الخاصة بأداء الشركة ومركزها المالي بما يمثل الواقع الحقيقي وبكل دقة وصحة. وما يقابل ذلك من تجاهل الكثير من المؤسسات والمنشآت لأهمية الحوكمة وأثرها في اتخاذ القرارات وتوزيع الصلاحيات والمسؤوليات. واستناداً إلى ماسبق يمكن صياغة مشكلة الدراسة من خلال التساؤل الاتي :

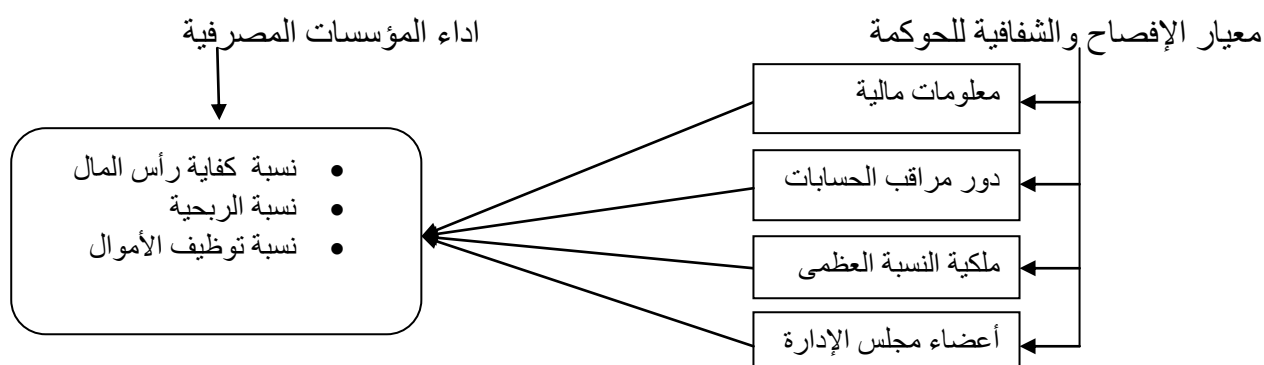
ما مدى مساهمة الإفصاح والشفافية للحوكمة وأثرها على أداء المؤسسات المصرفية ؟
ويمكن تقسيم المشكلة الرئيسية إلى المشاكل الفرعية التالية :

- ما مدى مساهمة الإفصاح عن المعلومات المالية وأثرها على أداء المؤسسات المصرفية
- ما مدى مساهمة الإفصاح عن دور مراقب الحسابات وأثرها على أداء المؤسسات المصرفية
- ما مدى مساهمة الإفصاح عن ملكية النسبة العظمى وأثرها على أداء المؤسسات المصرفية
- ما مدى مساهمة الإفصاح عن أعضاء مجلس الإدارة وأثرها على أداء المؤسسات المصرفية

فرضية الدراسة : في ضوء مشكلة الدراسة يمكن صياغة الفرضية الرئيسية الآتية:

توجد علاقة ارتباط معنوية بين معيار الإفصاح والشفافية للحوكمة وبين أداء المؤسسات المصرفية
 ويتفرع من هذه الفرضية أربعة فرضيات فرعية وكذلك يأتي :
 الفرضية الفرعية الأولى : توجد علاقة ارتباط معنوية بين الإفصاح عن البيانات المالية وبين أداء المؤسسات المصرفية .
 الفرضية الفرعية الثانية : توجد علاقة ارتباط معنوية بين الإفصاح عن عمل مراقب الحسابات وبين أداء المؤسسات المصرفية .
 الفرضية الفرعية الثالثة : توجد علاقة ارتباط معنوية بين الإفصاح عن ملكية النسبة العظمى وبين أداء المؤسسات المصرفية .
 الفرضية الفرعية الرابعة : توجد علاقة ارتباط معنوية بين الإفصاح عن أعضاء مجلس الإدارة وبين أداء المؤسسات المصرفية .

شكل (1) العلاقة بين الإفصاح والشفافية للحوكمة وبين أداء المؤسسات المصرفية



الشكل من اعداد الباحثة

اهمية الدراسة : تنبع اهمية الدراسة في البحث على ضرورة الالتزام بتطبيق مبادئ الحوكمة وأثرها على أداء المؤسسات المصرفية العراقية والاستفادة منها في المجالات المحاسبية المختلفة . ومن ثم الحصول على البيانات والمعلومات ذات مستوى عالي من الإفصاح والشفافية وخالية من اي تضليل .

هدف الدراسة : تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على واقع الإفصاح المحاسبي في المصارف العراقية

باعتبارها واحدة من أهم معايير الحوكمة المطبق لديها وبيان مدى أثرها على أداء المؤسسات المصرفية

منهجية الدراسة : تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي في اجراء الدراسة لكونه من أكثر المناهج تماشياً مع هذه الدراسة . وقد تم الاعتماد على الكتب والمجلات وما تم نشره من ابحاث ورسائل علمية ومقالات ودوريات عربية وأجنبية في هذا المجال فضلاً عن الاعتماد على التقارير المالية المنشورة للمصارف عينة الدراسة لسنة 2014

وتم اعداد هذه الدراسة من خلال ستة محاور وكما يأتي:

المحور الاول : الاطار العام للدراسة

المحور الثاني : الدراسات السابقة

المحور الثالث : قواعد ومعايير الحوكمة

المحور الرابع : مفهوم الإفصاح

المحور الخامس : الدراسة الميدانية

المحور السادس : النتائج والتوصيات

المحور الثاني : الدراسات السابقة

1- دراسة المنزوع ، 2009 (حوكمة الشركات وأثرها على سياسة توزيع الأرباح دراسة تطبيقية في الشركات الصناعية المدرجة في سوق عمان المالي) وقد استخدمت الدراسة سبعة معايير لقياس الحوكمة هي الأنضباط ، والإدارة ، والشفافية، والاستقلالية، والمساءلة ، والمسؤولية، والعدالة، والوعي الاجتماعي. إذ استخدمت استمارة استبيان تم توزيعها على المدراء التنفيذيين والمدراء الماليين في الشركات عينة البحث ، وتوصلت الدراسة إلى عدة استنتاجات منها أن الشركات الاردنية تحظى بمستوى جيد من الحوكمة.

2- دراسة بركة، 2012 (دور اساليب المحاسبة الادارية في تفعيل حوكمة الشركات دراسة تطبيقية على الشركات الصناعية العاملة في قطاع غزة) .هدفت الدراسة إلى تناول موضوع الحوكمة والعوامل التي تزيد من فعاليتها بالتركيز على اساليب المحاسبة الادارية والاعتماد على هذه الاساليب في تكوين نظام للحوكمة مستفيداً بذلك من تجارب الغير والاهتمام بوضع أسس وقواعد للحوكمة في فلسطين، وقد استنتجت الدراسة إلى أن الشركات عينة البحث كانت مطبقة لإجراءات وقواعد الحوكمة لمختلف معاملاتها الداخلية والخارجية سواء كانت مالية أم غير مالية. وكذلك وبينت الدراسة أن الشركات قيد الدراسة يتوفر فيها كل من الإفصاح والشفافية والنزاهة والوضوح والدقة في قوائمها .

3- دراسة ريحاوي ، 2008 (قياس الحوكمة والقوانين والتعليمات للشركات المساهمة) حيث هدفت الدراسة إلى بيان أهم المعايير والقوانين والقواعد الاساسية للحوكمة ومدى تماشيها مع مبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OCED)، إذ تم تقييم تطور قواعد الحوكمة وفقاً لمعايير الحوكمة الدولية وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من الاستنتاجات من اهمها ظهور تطور ملحوظ لسوق المال في سلطنة عمان في مجال ارساء قواعد الحوكمة وكذلك أظهرت متانة الاطار القانوني والمؤسسي لحوكمة الشركات في السلطنة والتزام الشركات باللوائح والإجراءات والقوانين والمبادئ المعمول بها في البلاد.

4- دراسة حسن (دليل مقترح لتفعيل لجنة التدقيق لدعم تنفيذ حوكمة الشركات والياتها) والتي تهدف إلى تحديد طبيعة لجنة التدقيق وأبعاد أثرها في تعزيز الحوكمة، ومن ثم دراسة المقومات الخاصة بأداء عمل لجنة التدقيق والوقوف على تحليل وتقييم التشريعات المحلية التي تحكم لجنة التدقيق وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من الاستنتاجات من اهمها أن هناك قصوراً واكب التطبيق الحالي للجنة التدقيق في البيئة المحلية بالرغم من اهمية أثر عمل لجنة التدقيق في حوكمة الشركات وآليات تنفيذها، إذ كشفت المراجعة التحليلية للتشريعات المحلية عن نقاط ضعف متعددة منها الاقتصار على برنامج عمل محدد وواضح للجنة التدقيق يمكن الاعتماد عليه في تقويم اداء الشركات وأداء الأعضاء فيها ويساهم في تفعيل ادائها.

5- دراسة رابح وهاجرة ، 2012 (حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري) تناولت هذه الدراسة حوكمة الشركات بوصفها آلية للحد من الفساد المالي والإداري، وذلك من خلال التعرف على الأبعاد المحاسبية لحوكمة الشركات وعلاقتها بالمعلومات المحاسبية من حيث المسالة والرقابة المحاسبية والالتزام بتطبيق معايير المحاسبة والمراجعة وأثر لجان المراجعة وتحقيق كل من الإفصاح والشفافية وإدارة الأرباح وتقويم اداء الوحدات الاقتصادية، والتطرق إلى مبادئ

حوكمة الشركات وتوصلت الدراسة إلى ان تطبيق مبادئ الحوكمة يؤدي إلى توفير الحماية الكافية لأصحاب المصالح، وزيادة الاستثمار من خلال جذب رؤوس الأموال فضلاً عن أن وجود هذه المبادئ يعد مؤشراً إيجابياً لوجود وسلامة الحوكمة.

6- دراسة رياض، 2012 (اسهامات حوكمة المؤسسات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية) هدفت الدراسة إلى التعرف على مزايا حوكمة المؤسسات وكيف يمكن الاستفادة منها في الحصول على المعلومات المحاسبية الموثوقة بها ذات درجة عالية من المصادقية، وكذلك التعرف على أهم الجوانب الفكرية لحوكمة المؤسسات والاستفادة منها في جودة المعلومات، وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة وثيقة بين كل من حوكمة المؤسسات والمعلومات المحاسبية ومستوى جودتها، إذ ان تطوير مهنة المحاسبة قد اعتمد اعتماداً كبيراً على مبادئ وإجراءات الحوكمة والتي يرجع أثرها على مستوى وجودة المعلومات .

7- دراسة (baralco atal,2006) والتي تناولت قياس الإفصاح الاختياري للمعلومات المحاسبية للمدة من 1992-2001 إذ تم تحديد 47 بنداً للإفصاح وتم تطبيقها على عدد من الشركات، والبالغة عددها 42 شركة، وقد تم تحديد مؤشر الإفصاح متغيراً تابعاً، وتحديد كل من المديرين غير التنفيذيين ولجنة المراجعة متغيرات مستقلة، وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة ذات دلالة موجبة بين لجنة المراجعة والإفصاح وكذلك بين المديرين الغير التنفيذيين والإفصاح .

8- دراسة الشواورة، 2009 (قواعد الحوكمة وتقييم دورها في مكافحة ظاهرة الفساد والوقاية منه في الشركات المساهمة العامة الاردنية) هدفت الدراسة إلى التعرف على مفهوم الحوكمة للشركات من حيث مبادئها وقواعدها وأهدافها ووسائلها وتقييم أثرها في مكافحة ظاهرة الفساد، والوقاية منه في الشركات المساهمة العامة الاردنية، وذلك من خلال تقليص حجم التنازع في السلطات وتخفيض مستوى التضارب في الاهداف بين مختلف الفئات ذات العلاقة بالشركات المساهمة العامة . وقد تم التوصل من خلال الدراسة إلى أن الالتزام بتطبيق قواعد حوكمة الشركات هو ضرورة اقتصادية واجتماعية وكذلك فإن القضاء على الفساد والمحسوبية يتم من خلال تطبيق قواعد الحوكمة.

9- دراسة ابراهيم وكريم ، بدون سنه (حوكمة الشركات ضرورة استراتيجية لمنظمات الالفية الجديدة دراسة تحليلية في عدد من منظمات صناعة خدمات التأمين العامة) وقد هدفت الدراسة إلى عرض بعض اسهامات حوكمة الشركات ومضامينها الاستراتيجية في تقويم اداء الاعمال، وتحديد محددات التنفيذ الفعال لهياكل واطر حوكمة الشركات في شركات التأمين فضلاً عن رفع المستوى الاستراتيجي للمنظمات بحوكمة الشركات . وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج التي تؤكد اهمية اعادة هيكلة صناعة التأمين لتجنب المحددات الداخلية والخارجية لتنفيذ هياكل الحوكمة الفعالة وفقاً للمعايير الدولية والتي ستسهم في تحقيق التنمية المستدامة والميزة التنافسية للصناعة .

وعند استعراض الدراسات السابقة يمكن تلخيص ما ورد منها:

- 1- إن الشركات الاردنية تحضي بمستوى جيد من الحوكمة.
- 2- إن الشركات الصناعية في قطاع غزة تطبق اجراءات وقواعد الحوكمة في مختلف معاملاتها الداخلية والخارجية (المالية وغير المالية) .
- 3- ظهور تطور ملحوظ في سوق المال في سلطنة عمان في مجال ارساء قواعد الحوكمة .
- 4- وجود قصور واضح واكب التطبيق الحالي للجنة التدقيق في البيئة المحلية.
- 5- وجود علاقة وثيقة بين حوكمة الشركات وجودة المعلومات المحاسبية؛ وذلك لأن تطور مهنة المحاسبة يعتمد على مبادئ وإجراءات الحوكمة .
- 6- وجود علاقة ذات دلالة موجبة بين لجنة المراجعة والإفصاح.
- 7- إن الالتزام بتطبيق قواعد حوكمة الشركات هو ضرورة اقتصادية وليس ترف فكري أو اداري.

إن ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة أنه تم تناول موضوع الحوكمة في ظل معيار الإفصاح والشفافية من خلال أربعة محاور وهي: (المعلومات المالية ، دور مراقب الحسابات ، ملكية النسبة العظمى ، أعضاء مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين) وأثرها على أداء المؤسسات المصرفية من خلال ثلاث نسب مالية (نسبة كفاية رأس المال ونسبة ربحية الشركة ونسبة توظيف الأموال) . وإن من الأسباب التي أدت إلى اختيار الباحثة لهذا الموضوع ذلك كونها من الدراسات المهنية والجديدة في هذا المجال والتي أخذت على عاتقها مسؤولية بيان اسهامات الإفصاح والشفافية للحوكمة ، وأثرها على أداء المؤسسات المصرفية من خلال تطبيقها على مجموعة من المصارف العاملة في العراق .

المحور الثالث : قواعد ومعايير حوكمة الشركات

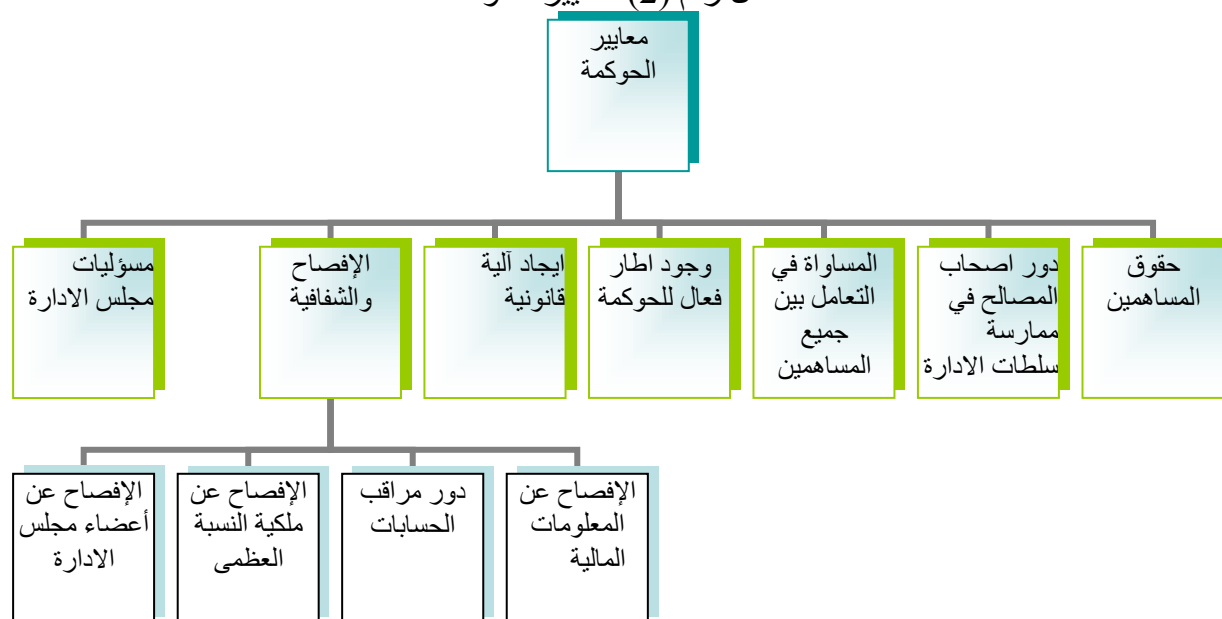
مفهوم الحوكمة : قبل التعرف على مفهوم الحوكمة لابد من معرفة ما المقصود من مفهوم الحكم أن مفهوم الحكم ليس بالأمر الجديد بل إنه قديم قدم الزمان والحضارة الانسانية . إذ ظهر مصطلح " الحكم الصالح أو الحكم الجيد " في اللغة الفرنسية في القرن الثالث عشر ، مرادفاً لمصطلح " الحكومة ، ثم مصطلح قانوني (سنة 1478) ليستعمل في نطاق واسع ومعبر عن تكاليف التسيير ، و مع تنامي ظاهرة العولمة كان الهدف منه ضمان نمط جيد في تسيير النظام الاجتماعي من أجل تحقيق المطالب الديمقراطية وعلى هذا الأساس ليس هناك أدنى شك في الأصل الفرنسي للكلمة «ويرجع الأصل الأول للكلمة إلى المصطلح الإغريقي (kubernân) ثم مر للغة اللاتينية تحت مصطلح (gubernare) وكان يعني آنذاك أسلوب إدارة أو توجيه السفينة. (عيوش وآخرون ، 2008 ، 4) . ويعد موضوع الحوكمة من المواضيع المهمة في الوقت الحالي ، وذلك لأهميته في العديد من الجوانب الاقتصادية والقانونية والاجتماعية ، وعليه فقد حرصت الكثير من المؤسسات الدولية على تناول هذا المفهوم بالتحليل والدراسة والوقوف على مفهومها وآلياتها وقواعدها وأبعادها . وقد وردت تعاريف عديدة لمفهوم الحوكمة إذ يعرف بأنه مجموعة القواعد التي يتم بموجبها إدارة الشركة والرقابة عليها وفق هيكل معين يتضمن توزيع الحقوق والواجبات فيما بين المشاركين في إدارة الشركة مثل مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين والمساهمين (رابح وهاجرة ، 2012، 13) وقد عرفه مجمع المدققين الداخليين الأمريكي بأنها عمليات تتم من خلال اجراءات تستخدم بواسطة ممثلي أصحاب المصالح ، بتوفير اشراف على المخاطر وإدارتها بواسطة الإدارة ومراقبة مخاطر الشركة والتأكد على كفاية الضوابط الرقابية؛ لتجنب هذه المخاطر مما يؤدي إلى المساهمة المباشرة في انجاز أهداف وخطط قيمة للشركة مع الأخذ بنظر الاعتبار أن أداء أنشطة الحوكمة تكون مسؤولية اصحاب المصالح في الشركة لتحقيق فعالية الوكالة (الدوغجي ، بدون سنة، 14). وعرفت أيضاً بأنها نظام يتم بواسطتها توجيه ورقابة أداء المديرين في الشركة بالشكل الذي يحقق اهدافها ويحد من تضارب المصالح فيما بين حملة الاسهم والإدارة ، وعليه فهي تبحث في الآليات الكفيلة لضمان تحفيز الإدارة نحو الاداء المتميز والإنتاجية العالية من جهة والحيلولة دون الوقوع في المحذور الذي يؤدي إلى الاضرار في أداء الشركة ومن ثم في قيمتها السوقية وبالتالي البحث عن افضل الممارسات لتحسين الإفصاح والشفافية وحماية حقوق صغار حملة الاسهم. (الفضل، 2015، 195) .

اهداف حوكمة الشركات : تسعى الحوكمة إلى تحقيق مجموعة من الاهداف والتي يمكن اجمالها بالاتي (الشواورة، 127، 2009) (الدوغجي، بدون سنة، 14)

- 1- ضمان الإفصاح والشفافية والمساواة والعدالة ورفع مستوى التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- 2- توفير الحماية الكافية للمساهمين والعمل على إنهاء أي تضارب بالأهداف أو تنازع في السلطات مع ضمان تعظيم المصالح المتبادلة .
- 3- تكوين لجنة مراجعة من غير أعضاء مجلس الإدارة للعمل على تجنب الغش والتدليس ووضع القواعد والاجراءات الكافية المتعلقة بسير العمل داخل الشركة.

- 4- وضع أنظمة إدارة الشركة وتحديد الهيكل الإداري الذي يحدد ويوزع كل من حقوق وواجبات مجلس الإدارة والمساهمين.
 - 5- الحد من استغلال السلطة في غير المصلحة العامة وعدم الاخذ بنظر الاعتبار الوساطة والمحسوبية.
 - 6- التأكيد على مبدأ الفصل بين الملكية والإدارة والرقابة على الاداء وتحسين الكفاءة الاقتصادية مع ضرورة مراجعة التعديلات للقوانين وعدم الخلط بين المهام والمسؤوليات الخاصة بالمديرين التنفيذيين والعمل على تجنب حدوث المشاكل المالية والمحاسبية مع ضمان اصول الشركة ومساهمتها وغيرهم من اصحاب المصالح (بركة، 93، 2012).
- وقد حددت جمعية المحاسبين القانونيين ثلاثة اهداف رئيسية لحوكمة الشركات هي : association of (chartered certified accounting ' 2009 ' 2)
- 1- ضمان العمومية التي تتمثل بأصحاب الملكية وحماية الموارد وتخصيصها لتحقيق اهداف المنظمة وفق الخطوط المرسومة .
 - 2- لضمان المحوكمين في إدارة وتنظيم المنشأة بشكل يتناسب مع مصلحة اصحاب الملكية.
 - 3- لضمان المساهمين وعند الاقتضاء اصحاب المصلحة الاخرين.
- أهم المعايير والمرتكزات والمبادئ الأساسية للحوكمة :** هناك العديد من المعايير والمبادئ الأساسية للحوكمة والتي يجب توافرها في ظل اطار من الممارسات والقواعد والتي يتم استقراءها من خلال الدراسات السابقة التي تناولت موضوع الحوكمة يمكن تحديدها بالاتي (ابراهيم وكريم ،بدون سنة، 164) (بركة، 104، 2012) (حسن، بدون سنة، 208)
- 1- حفظ حقوق المساهمين والمتمثلة باحتفاظ كل مساهم بنقل ملكية اسهمه واختياره لأعضاء مجلس الإدارة والاطلاع على القوائم المالية، مع ضمان مشاركته الفعالة في اجتماعات الجمعية العمومية والحصول على عوائد الارباح وحق التصويت.
 - 2- عمل أصحاب المصالح في ممارسة سلطات الإدارة في الشركة وتحديد آليات مشاركتهم الفعالة في الرقابة على اداء الشركة والحصول على المعلومات المطلوبة مع الحفاظ على حقوقهم القانونية في التعويض عن اية انتهاكات لتلك الحقوق والعمل على تشجيع التعاون النشط بين الشركات مما يساعد ذلك في خلق الثروة وفرص العمل.
 - 3- المساواة في التعامل بين جميع المساهمين اي المساواة بين حملة الاسهم سواء كانوا وطنيين أم اجانب من حيث التصويت على القرارات والاطلاع على كافة المعاملات من كل جوانبها.
 - 4- وجود اطار فعال لحوكمة الشركات تضمن كفاءة وفعالية وشفافية الاسواق مع تحديد واضح لتوزيع المسؤوليات بين مختلف السلطات التنظيمية والتنفيذية
 - 5- ايجاد آلية قانونية تسمح للبنوك والعاملين وحملة السندات والعلاء بمشاركتهم في الرقابة الفعالة على الشركة وحصولهم على المعلومات المطلوبة في اي وقت
 - 6- الإفصاح والشفافية والذي ينبغي على تطبيق الإفصاح السليم والصحيح والشفافية على كافة المعلومات المالية وكذلك الإفصاح عن الاداء وملكية النسبة العظمى من الاسهم وبما يتضمن الإفصاح العادل .
 - 7- مسؤوليات مجلس الإدارة وتشمل هيكل مجلس الإدارة ومسؤولياته القانونية وكيفية اختيار اعضائه وممارسة مجلس الإدارة لمسؤولياته امام الشركة وحملة الاسهم .

الشكل رقم (2) معايير الحوكمة



المصدر من اعداد الباحثة

محددات الحوكمة : هناك العديد من المحددات التي يمكن اعتمادها وبما يضمن التطبيق السليم للحوكمة وبكل فعالية وتم تناوله من قبل عدد من الباحثين والتي يمكن اقتصارها بالاتي :

- 1- محددات خارجية : وتتمثل بالعوامل ذات الصلة بجاذبية بيئة الاعمال وديناميكيته ونمط الفرص المتاحة فيها ومنها البيئة القانونية (ابراهيم وكريم، بدون سنة، 166) كذلك وتشير إلى كفاءة القطاع المالي المتمثل بالبنوك وأسواق المال في توفير الأموال المطلوبة للمشاريع ودرجة كفاءة الاجهزة والهيئات الرقابة في احكام الرقابة على الشركات . وتأتي اهمية المحددات الخارجية في ان وجودها يضمن تنفيذ القوانين والقواعد التي تضمن حسن إدارة الشركة (www.98control.com p2) .
- 2- المحددات الداخلية : وتتمثل بالمساهمين ومجلس الإدارة والمديرون وأصحاب المصالح والجهات الرقابية وطرق الإفصاح المحاسبي (رابح وهاجرة، 2012، 10) فضلاً عن مدى توافر المعرفة والمهارات المالية والتقنية لتحليل اداء الاعمال على وفق ما تقدمه نظم المعلومات الاستراتيجية من بيانات وقد اكدت احدى الدراسات أن المحددات الداخلية لحوكمة الشركات تملثت في القيود التكنولوجية والمعرفة المالية لمجالس الادارات والمديرين التنفيذيين، وكفاءة رأس المال الفكري للمنشأة ومدى تركيز المنشأة على مقاييس التدفقات النقدية بدلاً من النمو في الامد البعيد(ابراهيم وكريم، بدون سنة، 166).

المحور الثالث : الإفصاح والشفافية

يعد الإفصاح من الاساليب المحاسبية التي اصبحت لازماً على كافة المنشآت تطبيقها؛ وذلك من خلال الكشف عن كافة البيانات والمعاملات التي تخص المنشأة خلال الفترة المالية وبالصورة الصحيحة والسليمة وهناك العديد من المفاهيم الخاصة بالإفصاح المحاسبي والتي سنعرض مجموعة منها إذ يعرف الإفصاح بأنها مطلب اساسي في عرض البيانات والمعلومات في القوائم المالية وحسب ماجاء ضمن المبادئ المحاسبية المتعارف عليها وكونه احد العناصر الاساسية والمهمة في هذه القوائم من خلال عرضها لكافة البيانات المالية وغير المالية (عدون، بدون سنة، 4) كذلك وعرفت أيضاً بأنه عبارة عن الإفصاح عن كافة

البيانات والمعلومات التي توصلت اليها المنشأة وذلك على شكل قوائم وتقارير مالية على اعتبار ان المنشأة تعد نظام للمعلومات وبالتالي فإن من اهدافها القيام بتوفير المعلومات الملائمة لكل من له ارتباط بالمنشأة وذلك لضمان الثقة في اتخاذ القرارات من قبل تلك الجهات المستفيدة (الخطيب، 2002، 153) ، وبناءً على ما تقدم يمكن ان نعرف الإفصاح المحاسبي بأنها الطريقة التي يتم بموجبها عرض كافة البيانات والقوائم المالية المعدة من قبل المنشأة سواء كانت مالية، ووضعها تحت تصرف الجهات المستفيدة منها من دائنون ومستثمرين... الخ) وبما يساعد تلك الجهات من اتخاذ القرارات الخاصة بهم . وتتأثر ممارسات الإفصاح في دول العالم بالتنظيمات الحكومية التي تهدف إلى المحافظة على المصداقية لأسواق رأس المال المحلية كذلك، وأن توفر متطلب الإفصاح وبشكلها التفصيلي يعد من احد العناصر الاساسية لاستمرار ونمو ونجاح المؤسسات وماينتج عن ذلك من حماية أكبر للمستثمرين (تشوي وآخرون، 2004، 189)، كذلك أن شوي " يربط بين درجة الإفصاح و تخفيض حالة عدم التأكد لدى المستفيدين من خلال نشر معلومات اقتصادية لها علاقة بالمنشأة ، سواء كانت معلومات كمية أو نوعية تساعد المستثمر على اتخاذ قراراته و التخفيض من حالة عدم التأكد لديه عن الأحداث الاقتصادية المستقبلية " (عدون وهوارى ، 2014 ، 2) ، والشفافية تعني وجود تفاعل بين كل من الجمهور والمنشأة إذ يسعى الجمهور في معرفة كل شيء عن المنشأة وتسعى المنشأة في الحفاظ على خصوصية معلوماتها، وهذا يعني وجود حقين الحق الأول هو حق الجمهور في معرفة كميات هائلة من المعلومات حول اجراءات المنشأة، والحق الثاني هو حق المنشأة في خصوصيتها وذلك لسيطرتها على جميع المعلومات والاستراتيجيات ذات الصلة بالمنشأة (borgia 2007).

اركان الإفصاح والشفافية: هناك خمسة اركان للإفصاح والشفافية (fung , 2014, 3)

- 1- (المصداقية) : إن المعلومات المفصح عنها يجب ان تقدم وصفاً دقيقاً وواضحاً عن واقع المنشأة .
- 2- الاكتمال (الكفاية) : إن المعلومات المفصح عنها يجب أن تكون كافية لتمكين المستثمرين من اتخاذ القرارات مع مراعاة الإفصاح عن كافة البيانات المالية وغير المالية على حد سواء.
- 3- نوعية المعلومات : إن المعلومات المفصح عنها يجب أن تكون مادية لتأثر على قرارات المستثمرين.
- 4- الوقت المناسب : إن المعلومات المفصح عنها يجب أن تفصح عنها في الوقت المناسب لتمكين المستثمرين في اتخاذ القرارات في أسرع وقت.
- 5- الوصول : إن المعلومات المفصح عنها يجب أن تكون متاحة وبطريقة سلسة للمستثمرين وبتكلفة منخفضة.

وهناك من يجد في أن الروى الجديدة للإفصاح والشفافية يتضمن في عدة خصائص هامة منها (fiammetta borgia corporate governance & transparency ' 2007)

- 1- التحول إلى المزيد من الشفافية.
- 2- التدقيق وبشكل أكثر كثافة من قبل المجموعات والافراد في جميع انحاء العالم.
- 3- المطالبة بأنواع جديدة من المعلومات الأكثر شمولاً.
- 4- المطالبة بشكل اكبر في تجميع وتحليل المعلومات.
- 5- زيادة النقاش في المعلومات المعلنة وبشكل تفصيلي.

الإفصاح المحاسبي في المصارف : لقد اكتسب الإفصاح المحاسبي اهمية متزايدة خاصة فيما يتعلق بالقطاع المصرفي مما يتطلب من الادارات في المصارف على تحليل جميع انواع المخاطر المترتبة والتي يمكن ان تتعرض لها، وهذا ما جعل اجهزة الرقابة أكثر تعقيداً مما يتطلب الإفصاح بصورة أشمل عن المعلومات المالية في اطار نشاطها الرقابي وفي هذا الاطار، ونظراً لأهمية الإفصاح المحاسبي في القطاع المصرفي فقد اصدرت لجنة معايير المحاسبة الدولية (IAS30) المتعلقة بالإفصاح عن البيانات المالية للمصارف والمؤسسات المالية المماثلة لها ويعود سبب اصدار هذا المعيار لتغطية حاجات المستخدمين للبيانات المالية للمصارف إلى معلومات موثوقة لها وقابلة للمقارنة. فضلاً عن هذا المعيار فإن هناك قاعدتين محاسبيتين

عراقيتين تم اصداره من قبل مجلس المعايير والقواعد المحاسبية في جمهورية العراق والخاصة بالإفصاح إذ تتمثل القاعدة الاولى بالقاعدة المحاسبية رقم (6) بشأن الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالبيانات المالية والسياسات المحاسبية، والتي كان الهدف من اصدارها هو الوصول إلى فهم افضل للبيانات المالية وتوفير معلومات ومؤشرات عن اداء المنشآت والشركات والوحدات الاقتصادية الاخرى وقد حددت نطاق هذه القاعدة بالمنشآت القطاع الاشتراكي وشركات القطاع المختلط والشركات المساهمة العامة والخاصة وفروع الشركات والمؤسسات الاقتصادية الاجنبية العاملة في العراق . اما القاعدة الثانية هي القاعدة المحاسبية رقم (10) بشأن الإفصاح عن البيانات المالية للمصارف والمنشآت المالية المماثلة، والتي تم اقرارها من قبل مجلس المعايير المحاسبية العراقية بتاريخ 1998/10/28 إذ شملت المصارف واعدته قطاعاً مهماً وحيوياً نظراً لأن معظم الافراد والمنشآت يتعاملون معه، والتي كان من اهدافها الإفصاح عن المعلومات المالية للمصارف والمنشآت التي تمارس نشاطاً مماثلاً وتوفير المعلومات الموثوق بها وتوحيد المعايير المحاسبية للقياس والإفصاح في المصارف وتعزيز الثقة بين مستخدمي البيانات المالية للمصارف والمساهمة في الحد من حصول الازمات مع ضمان توفير الاساس القانوني بصحة وسلامة التعاقد .

المحور الخامس : الجانب الميداني (مناقشة نتائج التحليل الاحصائي واختبار الفرضيات)

يستعرض هذا المحور نتائج الدراسة وتحليلها طبقاً للمعلومات التي تم جمعها من عينة الدراسة إذ بلغت (15) مصرفاً ضمن المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، وتم الاعتماد على البيانات المالية المنشورة لسنة 2014 وقد تم الاخذ بنظر الاعتبار اربع متغيرات للإفصاح والشفافية للحوكمة وكما يأتي:

المتغير الاول: الإفصاح عن البيانات المالية المنشورة وتم قياسها من خلال (14) بند من بنود مؤشر الافصاح.

المتغير الثاني: الإفصاح عن أثر مراقب الحسابات وتم قياسها من خلال (11) بند من بنود مؤشر الافصاح.

المتغير الثالث : الإفصاح عن ملكية النسبة العظمى وتم قياسها من خلال (6) بند من بنود مؤشر الافصاح.

المتغير الرابع: الإفصاح عن أعضاء مجلس الإدارة وتم قياسها من خلال (14) بند من بنود مؤشر الافصاح.

أولاً : مناقشة نتائج تحليل البيانات

1- تحليل نتائج الاحصاء الوصفي المتعلق بمدى تطبيق قواعد الحوكمة

تنقسم قواعد حوكمة المؤسسات المصرفية في استبيان الإفصاح عن مدى تطبيق القواعد الارشادية للحوكمة إلى أربعة اقسام هي قواعد الإفصاح عن البيانات المالية وقواعد الإفصاح عن عمل مراقب الحسابات وقواعد الإفصاح عن ملكية النسبة العظمى وقواعد الإفصاح عن أعضاء مجلس الادارة . وعلى هذا الاساس تم ايجاد المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لكل مجموعة رئيسية من مجموعات قواعد حوكمة المؤسسات المصرفية ويوضح الجدول التالي النتائج الخاصة بالمتوسط الحسابي والانحراف المعياري .

جدول رقم (1) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لكل بند من بنود الافصاح

الترتيب	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	المجموعات الرئيسية لقواعد الحوكمة	الرقم
2	0.6865	0.7095	الإفصاح عن البيانات المالية	1
1	0.1436	0.7515	الإفصاح عن دور مراقب الحسابات	2
4	0.23117	0.3223	الإفصاح عن ملكية النسبة العظمى	3
3	0.70617	0.6238	الإفصاح عن أعضاء مجلس الادارة	4

ويتبين من الجدول رقم (1) قيم المتوسط الحسابي والانحراف المعياري للمجموعات الرئيسية لحوكمة المصارف والتي يظهر فيها أن مجموعة قواعد الحوكمة المتعلقة بالإفصاح عن عمل مراقب الحسابات قد

احتلت المرتبة الاولى بين مجموعات قواعد الحوكمة للمصارف وبمتوسط حسابي 0.7515 تلاها قواعد الحوكمة المتعلقة بالإفصاح عن المعلومات المالية بمتوسط حسابي 0.7095 ومن ثم مجموعة قواعد الحوكمة المتعلقة بأعضاء مجلس الإدارة وبمتوسط حسابي 0.6238 وأخيرا في المرتبة الرابعة فقد احتلتها مجموعة قواعد الحوكمة المتعلقة بالإفصاح عن ملكية النسبة العظمى وبمتوسط حسابي 0.3223 .
أولا : تحليل قواعد الحوكمة المتعلقة بالإفصاح عن البيانات المالية

تحتوي مجموعة قواعد الحوكمة المتعلقة بالإفصاح عن البيانات المالية على (14) بند وقد تم حساب المتوسطات الحسابية والانحراف المعياري لها ومن ثم ترتيب اهمية كل بند من البنود.
جدول (2) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لكل بند من بنود قواعد الحوكمة المتعلقة بالإفصاح عن البيانات المالية

الترتيب	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	البند	الرقم
1	0.0000	1.000	الإفصاح عن الميزانية العامة	1
1	0.0000	1.000	الإفصاح عن قائمة التدفقات النقدية	2
4	0.414104	0.800	الإفصاح عن مشروعات تحت التنفيذ	3
2	0.25820	0.93333	الإفصاح عن الحسابات المتقابلة	4
2	0.25820	0.93333	الإفصاح عن ارباح وخسائر المصرف	5
2	0.25820	0.93333	الإفصاح عن توزيعات الارباح والخسائر	6
2	0.25820	0.93333	الإفصاح عن السياسات المحاسبية المتبعة	7
6	0.51640	0.4667	الإفصاح عن الاحداث اللاحقة للميزانية	8
8	0.45774	0.2667	الإفصاح عن بنود خارج الميزانية	9
7	0.48795	0.3333	الإفصاح عن نفقات البحث والتطوير	10
9	0.00000	0.0000	الإفصاح عن تعويضات وغرامات المصارف خلال السنة	11
2	0.25820	0.9333	الإفصاح عن البيانات الموحدة للتغيرات في حق الملكية	12
5	0.51640	0.5333	الإفصاح عن مصروفات سنوات سابقة	13
3	0.35187	0.8667	الإفصاح عن كشف العمليات الجارية	14
0.068665		0.7095	اجمالي قواعد الحوكمة المتعلقة بالإفصاح عن البيانات المالية	

يتبين من الجدول رقم (2) أن البند رقم (1) والذي ينص على الإفصاح عن الميزانية والبند رقم (2) والذي ينص الإفصاح عن قائمة التدفقات النقدية قد احتلت المرتبة الاولى بين بنود الإفصاح الخاص بالبيانات المالية للمصارف وذلك بمتوسط حسابي قدره (1.0000) حيث يتبين من هذه القيمة ان جميع المصارف عينة الدراسة تطبق هذين البندين . اما البند رقم (9) والمتعلق بالإفصاح عن تعويضات وغرامات خلال السنة قد احتلت المرتبة الاخيرة وبمتوسط حسابي (0.0000) وهذا يدل على ان الإفصاح عن هذين البند غير مطبق في جميع المصارف عينة الدراسة .وبشكل عام فقد تحققت قواعد الحوكمة للإفصاح عن البيانات المالية للمصارف عينة الدراسة بمتوسط حسابي (0.7015) وهي تشير إلى أن ما نسبته 70% من المصارف عينة الدراسة تطبق قواعد الحوكمة المتعلقة بالإفصاح عن البيانات المالية .

ثانياً : تحليل قواعد الحوكمة المتعلقة بالإفصاح عن دور مراقب الحسابات : تحتوي هذه المجموعة المتعلقة بالإفصاح عن دور مراقب الحسابات على (11) بند وقد تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لها ومن ثم ترتيب أهمية كل بند من البنود وحسب الجدول الآتي .
جدول رقم (3) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لكل بند من بنود قواعد الحوكمة المتعلقة بالإفصاح عن دور مراقب الحسابات

الرقم	البند	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
1	إن البيانات المالية تطبق وفق النظام المحاسبي الموحد والقوانين الشرعية المرعية	0.6000	0.50709	6
2	إن عملية جرد الموجودات الثابتة تمت بشكل سليم	1.0000	0.0000	1
3	إن المجموعة الدفترية المستخدمة تتفق مع متطلبات مسك الدفاتر	0.9333	0.25820	2
4	الإفصاح على أن تقرير مجلس الإدارة يعكس بصورة شاملة مسيرة المصرف	0.5333	0.51640	7
5	إن البيانات المالية نظمت وفقاً للقوانين والقواعد المحاسبية والتشريعات المرعية	0.8667	0.35187	3
6	الإفصاح على أن المصرف قد اتخذ كافة الاجراءات لمنع عمليات غسل الاموال	1.0000	0.0000	1
7	الإفصاح على أن مؤشر الاداء يعبر بصورة واضحة وعادلة عن الوضع المالي للشركة	0.8667	0.35187	3
8	الإفصاح عن مسؤولية إدارة المصرف	0.8000	0.41404	4
9	الإفصاح عن معيار كفاية رأس المال	0.8667	0.35187	3
10	الإفصاح عن التغيرات في رأس المال	0.6667	0.48795	5
11	الإفصاح عن استراتيجية المصرف بتطبيق المبادئ المتعلقة بحوكمة الشركات	0.1333	0.35187	8
اجمالي قواعد الحوكمة المتعلقة بالإفصاح عن عمل مراقب الحسابات		0.7515	0.14360	

يتبين من الجدول رقم (3) أن البند رقم (29) والذي ينص على الإفصاح عن أن عملية الجرد تتم بشكل سليم والبند رقم (6) والذي ينص على الإفصاح عن أن المصرف قد اتخذ كافة الاجراءات والتدابير لمنع عمليات غسل الأموال قد احتلتا المرتبة الاولى بين بنود قواعد الإفصاح عن عمل مراقب الحسابات وبمتوسط حسابي (1.0000) إذ يتبين ان كافة المصارف عينة الدراسة تطبق هذين البندين ونسبة 100% في حين احتل البند رقم (11) والمتعلق بالإفصاح عن استراتيجية المصرف بتطبيق المبادئ المتعلقة بحوكمة المصارف قد احتلت المرتبة الاخيرة وبمتوسط حسابي (0.1333) إذ تبين هذه القيمة ان نسبة 13% من المصارف عينة الدراسة تطبق هذا البند . وبشكل عام فقد تحققت قواعد الحوكمة المتعلقة بالإفصاح عن عمل مراقب الحسابات للمصارف عينة الدراسة بمتوسط حسابي (0.7515) وهي تشير إلى أن ما نسبته 75% من المصارف عينة الدراسة تطبق هذه القاعدة من قواعد الحوكمة .

ثالثاً : تحليل قواعد الحوكمة المتعلقة بملكية النسبة العظيمة

تحتوي هذه المجموعة قواعد الحوكمة الخاصة بالإفصاح عن ملكية النسبي العظمى . إذ يشمل على (6) بنود وقد تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لها. ومن ثم ترتيب أهمية كل قاعدة من القواعد ويبين الجدول الآتي نتائج هذا التحليل .

جدول (4) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وترتيب كل قاعدة بند من بنود قواعد الحوكمة الخاصة بالإفصاح عن ملكية النسبي العظمى

الرقم	البند	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
1	الإفصاح عن أسماء المساهمين الذين يملكون 5% فأكثر من رأس المال	0.6667	0.48795	1
2	الإفصاح عن نسبة مساهمة كل مساهم من المساهمين اللذين يملكون 5% فأكثر	0.4000	0.50709	3
3	الإفصاح عن تصنيف المساهمين (احصائية توزيع الاسهم على المساهمين)	0.2667	0.45774	4
4	الإفصاح عن المساهمين الذين يملكون نسبة 10% من رأس المال	0.0667	0.25820	5
5	الإفصاح عن عدد الاسهم المملوكة من قبل المساهمين اللذين يملكون نسبة 5% فأكثر	0.4667	0.51640	2
6	الإفصاح عن الاهمية النسبية لعدد الاسهم لكل صنف من المساهمين	0.0667	0.25820	5
اجمالي قواعد الإفصاح المتعلقة بملكية النسبي العظمى		0.3222	0.23117	

يتبين من الجدول رقم (4) أن البند رقم (1) والمتضمن الإفصاح عن أسماء المساهمين اللذين يملكون نسبة 5% فأكثر من رأس المال قد احتلت المرتبة الاولى وبمتوسط حسابي (0.6667). إذ تبين هذه القيمة ان نسبة 66% من المصارف عينة الدراسة تفصح عن أسماء مساهميها اللذين يملكون أكثر من 5% في حين احتل البند رقم (4) والمتضمن الإفصاح عن المساهمين اللذين يملكون نسبة 10% من رأس المال والبند رقم (6) والمتضمن الإفصاح عن الاهمية النسبية لعدد الاسهم لكل صنف من المساهمين المرتبة الاخيرة وبمتوسط حسابي (0.0667). وهذا يدل على ان 1% من المصارف عينة الدراسة تطبق هذا البند من الإفصاح. وبشكل عام تحقق تطبيق قواعد الحوكمة المتعلقة بالإفصاح عن ملكية النسبي العظمى للمصارف عينة الدراسة بمتوسط حسابي (0.3222) وان هذه القيمة يدل على ان نسبة 32% من المصارف عينة الدراسة تطبق هذه القاعدة من الحوكمة.

رابعاً : تحليل قواعد الحوكمة المتعلقة بالإفصاح عن أعضاء مجلس الادارة تحتوي مجموعة قواعد الحوكمة المتعلقة بالإفصاح عن أعضاء مجلس الإدارة من (14) بند وقد تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لها، ومن ثم ترتيب اهمية كل بند من البنود والجدول التالي يبين نتائج هذا التحليل

جدول رقم (5) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وترتيب كل بند من قواعد الحوكمة المتعلقة بالإفصاح عن مجلس الادارة

الرقم	البند	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
1	الإفصاح عن مجلس الادارة	1.0000	0.0000	1
2	الإفصاح عن اسم رئيس مجلس الادارة	1.0000	0.0000	1
3	الإفصاح عن أسماء مجلس الادارة	1.0000	0.0000	1
4	الإفصاح عن مساهمة كل عضو	0.6667	0.48795	5
5	الإفصاح عن المكافآت المستلمة من قبل رئيس وأعضاء مجلس الادارة	0.4667	0.51640	6
6	الإفصاح عن أعضاء مجلس الإدارة الاحتياط	0.6667	0.48795	5
7	الإفصاح عن مساهمة كل عضو من أعضاء مجلس الإدارة الاحتياط	0.4000	0.50709	7
8	الإفصاح عن عدد جلسات مجلس الإدارة	0.7333	0.45774	4

			خلال السنة	
9		0.8000	الإفصاح عن المكاسب والمنافع الحاصلة عليها أعضاء مجلس الإدارة	3
10		0.4667	الإفصاح عن العقود المبرمة مع أعضاء مجلس الإدارة	6
11		0.2667	الإفصاح عن القروض المستلمة من قبل أعضاء مجلس الإدارة	9
12		0.9333	الإفصاح عن المهام الموكلة لكل عضو من أعضاء مجلس الإدارة	2
13		0.0000	الإفصاح عن الاسس العامة المتبعة لاختيار أعضاء مجلس الإدارة	10
14		0.3333	الإفصاح عن لجان مجلس الإدارة	8
	0.10617	0.6238	اجمالي قواعد الإفصاح المتعلقة بأعضاء مجلس الإدارة	

يتبين من الجدول رقم (5) ان البند رقم (1) والبند رقم (2) والبند رقم (3) والمتضمنة الإفصاح عن مجلس الإدارة والإفصاح عن اسم رئيس مجلس الإدارة، والإفصاح عن أسماء أعضاء مجلس الإدارة قد احتلوا المرتبة الاولى وبمتوسط حسابي (1.0000) إذ تبين هذه القيمة ان نسبة 100% من المصارف عينة الدراسة تفصح عن هذه البنود الثلاثة لقواعد الحوكمة الخاصة بالإفصاح عن مجلس الإدارة، في حين احتل البند رقم (13) والخاص بالإفصاح عن الاسس العامة المتبعة لاختيار أعضاء مجلس الإدارة قد احتلت المرتبة الاخيرة وبمتوسط حسابي (0.0000) اي ان كافة المصاريف عينة الدراسة لاتفصح عن هذا البند من قواعد الحوكمة الخاصة بمجلس الإدارة.

وبشكل عام فقد تحققت تطبيق قواعد الحوكمة المتعلقة بالإفصاح عن مجلس الإدارة للمصارف عينة الدراسة بمتوسط حسابي (0.6238) وان هذه القيمة يدل على ان نسبة 62% من المصارف عينة الدراسة تطبق هذه القاعدة من قواعد الحوكمة .

ثانياً : اختبار فرضيات الدراسة

1- اختبار الفرضية الفرعية الاولى : نصت الفرضية الفرعية الاولى بوجود علاقة ارتباط معنوية بين الإفصاح عن البيانات المالية وبين اداء المؤسسات المصرفية .

ولتحقيق هذه الفرضية تم استخدام اختبار الانحدار الخطي المتعدد والموضح نتائجه في الجدول الاتي :-
جدول (6) نتائج الانحدار الخطي المتعدد لبيان أثر معيار الإفصاح عن البيانات المالية على اداء المؤسسات

R	R ₂	F	Sig(f)
0.603	0.363	7.418	0.017

يتبين من الجدول رقم (6) أن قيمة العلاقة بين الإفصاح عن المعلومات المالية وبين اداء المؤسسات المصرفية قد بلغت (0.603) كذلك بلغ معامل التحديد (R²) (0.363) وهي تشير إلى أن الإفصاح والشفافية للبيانات المالية تفسر التغير أو التباين الحاصل في متغير اداء المؤسسات المصرفية.

جدول (7) نتائج تحليل التباين لاختبار دلالة نموذج الانحدار الخطي بين الإفصاح والشفافية للبيانات المالية وبين اداء المؤسسات المصرفية

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة f	مستوى الدلالة
الانحدار	0.119	1	0.119	7.418	0.017
البواقي	0.209	13	0.016		
الكلية	0.328	14			

يتبين من الجدول السابق أن قيمة f المحسوبة والبالغة (7.418) وأن قيمة مستوى الدلالة المرافقة قد بلغت (0.017) وهي أقل من (0.05) مما يعني قبول الفرضية الفرعية الأولى والذي ينص على وجود علاقة ارتباط معنوية بين الإفصاح عن البيانات المالية وبين أداء المؤسسات المصرفية.

2- اختبار الفرضية الفرعية الثانية : نصت الفرضية الفرعية الثانية على وجود علاقة ارتباط معنوية بين الإفصاح عن دور مراقب الحسابات وبين أداء المؤسسات المصرفية . ولتحقيق هذه الفرضية تم استخدام اختبار الانحدار الخطي المتعدد والموضحة نتائجه في الجدول التالي .
جدول (8) نتائج الانحدار الخطي المتعدد لبيان أثر معيار الإفصاح عن دور مراقب الحسابات على أداء المؤسسات المصرفية

Sig(f)	F	R ₂	R
0.634	0.237	0.018	0.134

يتبين من الجدول رقم (8) أن قيمة العلاقة بين الإفصاح عن عمل مراقب الحسابات وبين أداء المؤسسات المصرفية قد بلغت (0.134) في حين بلغت معامل التحديد (R^2) (0.018) وهي نسبة تشير إلى أن الإفصاح عن عمل مراقب الحسابات تفسر التغير أو التباين الحاصل في متغير أداء المؤسسات المصرفية . والجدول التالي يشير إلى نتائج تحليل التباين بين كل من دور مراقب الحسابات وبين متغير أداء المؤسسات

جدول (9) نتائج تحليل التباين لاختبار دلالة نموذج الانحدار الخطي بين الإفصاح عن دور مراقب الحسابات وبين أداء المؤسسات المصرفية

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	مستوى الدلالة
الانحدار	0.006	1	0.006	0.237	0.634
البواقي	0.322	13	0.025		
الكلية	0.328	14			

يلاحظ في الجدول أعلاه أن قيمة F المحسوبة والبالغة (0.232) وأن قيمة مستوى الدلالة المرافقة بلغت (0.634) هي أكبر من (0.05) مما يعني عدم قبول الفرضية الفرعية الثانية إذ تشير بعدم وجود علاقة ارتباط معنوية بين الإفصاح عن عمل مراقب الحسابات وبين أداء المؤسسات المصرفية .

3- اختبار الفرضية الفرعية الثالثة : نصت الفرضية الفرعية الثالثة على وجود علاقة ارتباط معنوية بين الإفصاح عن ملكية النسبة العظمى وبين أداء المؤسسات المصرفية . ولتحقيق هذه الفرضية تم استخدام اختبار الانحدار الخطي المتعدد والموضحة نتائجه في الجدول التالي .

جدول (10) نتائج الانحدار الخطي المتعدد لبيان أثر معيار الإفصاح عن ملكية النسبة العظمى على أداء المؤسسات المصرفية

Sig(f)	F	R ₂	R
0.037	5.397	0.293	0.542

يتبين من الجدول (10) أن قيمة العلاقة بين الإفصاح عن ملكية النسبة العظمى وبين أداء المؤسسات المصرفية قد بلغت (0.037) كذلك بلغت معامل التحديد (R^2) (0.293) وهي تشير إلى أن الإفصاح عن ملكية النسبة العظمى نفس التغير أو التباين الحاصل في أداء المؤسسات المصرفية والجدول التالي يشير إلى نتائج تحليل التباين بين كل من عمل مراقب الحسابات وبين متغير أداء المؤسسات المصرفية .

جدول (11) نتائج تحليل التباين لاختبار دلالة نموذج الانحدار الخطي بين الإفصاح عن ملكية النسبي العظمى وبين أداء المؤسسات المصرفية .

مصدر التباين	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة f	مستوى الدلالة
الانحدار	1	0.096	5.397	0.037
البواقي	13	0.018		
الكلية	14			

يتبين من الجدول اعلاه ان قيمة (f) المحسوبة والبالغة (5.392) وان قيمة مستوى الدلالة المرافقة له (0.037) وهي قيمة اقل من (0.05) مما يعني قبول الفرضية الفرعية الثالثة والذي ينص على وجود علاقة ارتباط معنوية بين الإفصاح عن ملكية النسبة العظمى وبين اداء المؤسسات المصرفية .

4- اختبار الفرضية الفرعية الرابعة : والذي ينص على وجود علاقة ارتباط معنوية بين الإفصاح عن أعضاء مجلس الإدارة وبين اداء المؤسسات المصرفية . ولتحقيق هذه الفرضية تم استخدام اختبار الانحدار الخطي المتعدد والموضحة نتائجه في الجدول الآتي

جدول (12) نتائج الانحدار الخطي المتعدد لبيان أثر معيار الإفصاح عن أعضاء مجلس الإدارة على اداء المؤسسات المصرفية

R	R ₂	F	Sig(f)
0.153	0.024	0.314	0.585

يتبين من الجدول اعلاه ان قيمة العلاقة بين الإفصاح عن أعضاء مجلس الإدارة وبين اداء المؤسسات المصرفية بلغت (0.153) كذلك بلغت معامل التحديد (R²) (0.024) وهي تشير إلى ان الإفصاح عن أعضاء مجلس الإدارة يفسر التغير أو التباين الحاصل في متغير اداء المؤسسات المصرفية والجدول التالي يشير إلى نتائج تحليل التباين بين كل من أعضاء مجلس الإدارة وبين متغير اداء المؤسسات المصرفية .

جدول (12) نتائج تحليل التباين لاختبار دلالة نموذج الانحدار الخطي بين الإفصاح عن أعضاء مجلس الادارة وبين اداء المؤسسات المصرفية .

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة f	مستوى الدلالة
الانحدار	0.008	1	0.008	0.314	0.585
البواقي	0.320	13	0.025		
الكلية	0.328	14			

يتبين من الجدول السابق ان قيمة F المحسوبة والبالغة (0.314) وان قيمة مستوى الدلالة المرافقة قد بلغت (0.585) وهي اكبر من (0.05) مما يعني عدم وجود علاقة ارتباط معنوية بين الإفصاح عن أعضاء مجلس الإدارة وبين اداء المؤسسات المصرفية اي نفي الفرضية الفرعية الرابعة .

المحور السادس : الاستنتاجات والتوصيات

اولاً : الاستنتاجات

1- ان تطبيق مفهوم الحوكمة في المؤسسات المصرفية يستند على مجموعة من المبادئ والقواعد والتي من ضمنها قاعدة الإفصاح والشفافية إذ ان تطبيقها بالشكل الصحيح يضمن لأصحاب المصالح الحماية الكافية لهم ويساعدهم على جذب رؤوس الأموال .

2- ينصب مفهوم الحوكمة في الجهاز المصرفي على مراقبة الاداء من قبل مجلس الإدارة وحماية حقوق حملة الاسهم والمودعين فيها .

3- لقد اثبتت الدراسات وجود علاقة وثيقة بين حوكمة الشركات وجودة المعلومات المحاسبية وذلك لان تطور مهنة المحاسبة يعتمد على مبادئ وإجراءات الحوكمة.

- 4- لقد تناولت هذه الدراسة قاعدة الإفصاح والشفافية أحد قواعد الحوكمة لقياس أثرها على أداء المؤسسات المصرفية من خلال أربعة محاور هي :
 - أ- قياس مدى تطبيق قاعدة الحوكمة للإفصاح عن البيانات المالية وأثرها على أداء المؤسسات المصرفية .
 - ب- قياس مدى تطبيق قاعدة الحوكمة للإفصاح عن عمل مراقب الحسابات وأثرها على أداء المؤسسات المصرفية .
 - ت- قياس مدى تطبيق قاعدة الحوكمة للإفصاح عن ملكية النسبي العظمى وأثرها على أداء المؤسسات المصرفية .
 - ث- قياس مدى تطبيق قاعدة الحوكمة للإفصاح عن أعضاء مجلس الإدارة وأثرها على أداء المؤسسات المصرفية .
- 5- ان تطبيق قواعد الحوكمة المتعلقة بالإفصاح عن عمل مراقب الحسابات قد احتلت المرتبة الاولى بين مجموعات قواعد الحوكمة من حيث الالتزام بتطبيقها بمتوسط حسابي (0.75) تلتها مجموعة قواعد الحوكمة المتعلقة بالإفصاح عن البيانات المالية بمتوسط حسابي (0.70) . ثم مجموعة قواعد الحوكمة المتعلقة بالإفصاح عن أعضاء مجلس الإدارة . في حين احتلت المرتبة الرابعة والأخيرة مجموعة قواعد الحوكمة المتعلقة بالإفصاح عن ملكية النسبة العظمى وبمتوسط حسابي (0.32)
- 6- تقوم المصارف عينة الدراسة بتطبيق قواعد الحوكمة المتعلقة بالإفصاح عن البنود الآتية بنسبة (0.100) اي بنسبة مئة بالمئة.
 - أ- الإفصاح عن الميزانية العامة
 - ب- الإفصاح عن قائمة التدفقات النقدية.
 - ج- الإفصاح على أن عملية الجرد للموجودات الثابتة يتم بشكل سليم .
 - د- الإفصاح على أن المصرف قد اتخذ كافة الاجراءات والتدابير لمنع عمليات غسل الاموال.
 - هـ- الإفصاح عن أعضاء مجلس الادارة.
 - و- الإفصاح عن اسم رئيس مجلس الادارة..
 - ر- الإفصاح عن اسماء أعضاء مجلس الادارة
- 7- لا تقوم المصارف عينة الدراسة بتطبيق قواعد الحوكمة المتعلقة بالإفصاح عن البنود الآتية إذ بلغ المتوسط الحسابي لها (0.00) اي صفر بالمائة.
 - أ- الإفصاح عن تعويضات وغرامات المصرف خلال السنة.
 - ب- الإفصاح عن الاسس العامة المتبعة لاختيار أعضاء مجلس الادارة.
- 8- وجود أثر ذو دلالة احصائية بين تطبيق قواعد الحوكمة للإفصاح عن البيانات المالية وبين أداء المؤسسات المصرفية .
- 9- لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية بين تطبيق قواعد الحوكمة للإفصاح عن دور مراقب الحسابات وبين أداء المؤسسات المصرفية.
- 10- وجود أثر ذو دلالة احصائية بين تطبيق قواعد الحوكمة للإفصاح عن ملكية النسبة العظمى وبين أداء المؤسسات المصرفية .
- 11- لا توجد أثر ذو دلالة احصائية بين تطبيق قواعد الحوكمة للإفصاح عن أعضاء مجلس الإدارة وبين أداء المؤسسات المصرفية .

ثانياً : التوصيات

- 1- العمل على رفع مستوى ممارسات الحوكمة وبالشكل الذي يشجع المستثمرين على الاستثمار في الشركات والمؤسسات مما يستدعي تطوير المزيد من القوانين والتشريعات المسيرة للتطورات الحاصلة في هذا المجال.
- 2- العمل على انشاء لجنة خاصة بالحوكمة في كل مصرف من المصارف تكون مهمتها الاشراف على سير عمل الحوكمة وذلك لما للحوكمة من آثار ايجابية على جذب المزيد من الاستثمارات الاجنبية ودعم القدرات التنافسية للشركات والمؤسسات الوطنية.
- 3- استحداث ادارات في البنك المركزي وجميع المصارف العراقية تناط بها مهمة تطبيق قواعد الحوكمة والإشراف على سير عملية الحوكمة.
- 4- التوجه نحو التركيز على اخلاقيات المهنة في تطبيق قواعد الحوكمة بشكل عام وقواعد الحوكمة المصرفية بشكل خاص.
- 5- الاستمرارية بدعم القطاع المصرفي ورفده بالكوادر المؤهلة التي تستطيع التعامل مع قواعد الحوكمة وتطبيقها بالشكل السليم والصحيح وذلك من خلال الالتزام بتدريبهم وتطويرهم في هذا المجال من خلال اقامة دورات تطويرية لهم.
- 6- محاولة الاستفادة من المزايا التي تحققها الحوكمة والعمل على بذل الجهود لمتابعة التطورات الحاصلة في هذا المجال وكذلك اجراء دراسات وأبحاث في هذا المجال للوصول إلى اطار علمي متكامل للحوكمة بما يخدم المسيرة العلمية .

المصادر

1. جمهورية العراق، مجلس المعايير المحاسبية والرقابية، 1998، القاعدة المحاسبية رقم (10) بشأن الإفصاح عن البيانات المالية للمصارف والمنشآت المالية المماثلة.
2. جمهورية العراق ، مجلس المعايير المحاسبية والرقابية، القاعدة المحاسبية رقم (6) بشأن الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالبيانات المالية والسياسات المحاسبية .
3. بشرى عبد الوهاب محمد حسن ، 2012 ، دليل مقترح لتفعيل لجنة التدقيق لدعم تنفيذ حوكمة الشركات والياتها ، كلية الإدارة والاقتصاد ، مجلة الغري للعلوم الادارية والاقتصادية .
4. بوقرة رايح وغانم هاجرة ، 2012 ، الحوكمة المفهوم والأهمية ، الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير .
5. خالد الخطيب ، 2002 ، الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية للشركات المساهمة العاملة الاردنية في ظل معيار المحاسبة الدولي رقم (1) مجلة جامعة دمشق ، المجلد الثامن عشر ن العدد الثاني ن سوريا .
6. رياض عيشوش واخرون ، 2008 ، الحكم الراشد ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة محمد خيضر - بسكرة .
7. زلاسي رياض ، 2012 ، اسهامات الحوكمة في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية دراسة حالة شركة اليانس للتأمينات الجزائرية خلال 2009-2010 ، رسالة ماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة قاصدي مرباح - ورقلة .
8. عبد السلام ابراهيم وفاضل عباس كريم ، بدون سنة، حوكمة الشركات ضرورة استراتيجية لمنظمات الالفية الجديدة دراسة تطبيقية في عدد من منظمات صناعة خدمات التأمين العام ، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة الكوفة ، العراق .

9. علي حسين الدوغجي وغانم هاجرة ، بدون سنة ، حوكمة الشركات واهميتها في تفعيل جودة ونزاهة التقارير المالية ، جامعة بغداد ، العراق .
10. فردريك تشوي وآخرون ، 2004، المحاسبة الدولية ، دار المريخ للنشر ، المملكة العربية السعودية .
11. كامل يوسف بركة ، 2012 ، دور اساليب المحاسبة الادارية في تفعيل حوكمة الشركات دراسة تطبيقية على الشركات الصناعية العاملة في قطاع غزة ، الجامعة الاسلامية ، كلية التجارة ، غزة ، فلسطين .
12. مؤيد محمد علي الفضل ومجيد عبد زيد حمد ، 2014 ، حوكمة الشركات ودورها في الحد من الارباح دراسة اختبارية لحالة العراق ، مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية ، المجلد (17) ، العدد 3 ، العراق .
13. ناصر دادي ومعراج هوارى ، 2014 ، دور الإفصاح في التقارير المالية في ظل المعايير المحاسبية الدولية وأثره على المؤسسات الاقتصادية الجزائرية ، جامعة الاغواط ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، الجزائر
- 14- Association of chartered certified Accountants (ACCA), 2009, Disclosures on corporate governance , reporting trilogy research on reporting disclosures, part 2.
- 15- Benjamin fung , 2014, the Demand and need for transparency and disclosure in corporate governance universal journal of management.
- 16- Fiammetta Borgia Corporate Governance & transparency, 2007 , the role of disclosure in preventing financial scandals and crimes .
- 17- www. 98 control . com